جامعة الانبار
كلية الادارة و الاقتصاد
قسم الاقتصاد
الدراسات العليا
ماجستير اقتصاد

تاريخ الفكر الاقتصادي
الراسمالية التجارية

د. ممدوح عطا الله فيحان

الرأسمالية التجارية (الماركنتيلية)

على الرغم من الانتقادات التي تم توجيهها الى المذهب التجاري من قبل ادم سمث حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و دور النقود و الثروة في النشاط الاقتصادي، الا ان امتداد المذهب التجاري للمدة اكثر من ثلاثة قرون من بداية القرن السادس عشر و الى منتصف القرن الثامن عشر في اوروبا، والافكار الاقتصادية التي رافقت ظهور هذا المذهب بصفات مختلفة حسب الزمان و المكان في فرنسا و انكلترا و اسبانيا و هولندا، تؤكد ان الافكار الاقتصادية التي جاءت بها تلك الحقبة الزمنية هي الاساس التي يمكن عن طريقها استنباط النظرية الاقتصادية لاحقا.

المذهب التجاري هو مصطلح لوصف الفكر الاقتصادي الذي ساد اوربا منذ بداية القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر و من اهم الاسباب التي ادت الى ظهور هذه الافكار نجملها بما يلي:-

1- ظهور الدول القومية الحديثه مثال ذلك انكلترا و ثم فرنسا و اسبانيا. اذ ادى ذلك الى القضاء على سلطات السادة الاقطاعين و رحاب الكنيسه, اذ سخر الملوك سكان المدن و خاصة التجار لمناهضة الاقطاعيين .

2- ظهور الافكار السياسية لبعض الكتاب مثل (ماكافيلي) الذي اشتهر بكتابة (الامير) اذ يشيد بمنافع وجود دولة قوية و على راسها امير او ملك يحقق وحدة الدولة و قوتها.

3- الاكتشافات الجغرافية ساهمت في نشوء الدولة القومية اذ اكتشف كولومبس للقاره الامريكية 1492 و طريق راس الرجاء الصالح و الهند 1498 على يد دول كاما, اذ احدثت هذه اكتشافات انقلابا و اتساعا في المبادلات التجارية و فتحت امام الدول الاوربية اسواقا جديدة تتزود منها المواد الاولية و تزودها بالسلع مما اثار تدفق المعدن الثمين من الامريكيتين على اسبانيا و غيرها من دول اوربا, دورا هاما في نشوء علاقات التجارية و اصبح الحصول على المعدن الثمين و زيادته هدفا لكل الدول الاوربية و هو الاعتقاد له ما يبرر في ظهور الراسمالية التجارية و الحاجه الماسة الى المال لزيادة النشاط الاقتصادي.

4- اتساع الاسواق الداخليه و الخارجية جعل الاقتصاد الاقطاعي غير قادر على مواجهة متطلبات السوق و اصبحت ضروره تفكيك الانتاج قي القطاعين الصناعي و الزراعي و اصبح التاجر يسيطر على كامل العملية الانتاجية اما من خلال تزويد الصانع الحرفي بالمواد الاولية او عن طريق شراء السلع المصنعة.

5- التقت مصالح الملوك مع مصالح التجار, فالتجار كانوا يتطلعون الى دولة قوية تحميهم في الداخل و في الاسواق الخارجية و استعان الملوك بالتجار لمدهم بالاموال لمناقضه الاقطاعين و رجال الكنيسة.

6- تغيرت نظرة الافراد الى النشاطات الاقتتصادية و لم يعد احد ينظر الى التجارة و الصرافة نظره ريبة كما هو الحال في عهد الاقطاع, اذ استطاع عصر النهضة و الاصلاح مد الراسمالية التجارية بعناصر دينامكية و هي الفائده و الربح و حرية اختيار العمل.

الخلاصة ان هنالك دول مركزية هدفها موحد و ان السبل و الوسائل التي تلجأ اليها لتحقيق هدفها هو ما اعتيد على تسميتها بالمذهب او السياسة التجارية.

في ضوء التمييز الذي اشار اليه مؤرخي الفكر الاقتصادي يتعين اتباع مراحل السياسيات الماركنتيلية التي ظهرت في اشكالها الثلاث و قد ظهرت في الاقطار المختلفة في اوربا:-

اولا :- السياسة المعدنية في اسبانيا في القرن السادس عشر

و ان الهدف من هذه السياسة هو الاحتفاظ بالذهب و الفضه و عدم السماح بخروج الذهب والفضة عن طريق سن تشريعات معينة, علما ان هذه السياسة لم تكن مرتبطه بالنظرية الاقتصادية بالمعنى الصحيح و انما جاء الغزاة الاسبان بالذهب و الفضه الى اسبانيا و اصبح بعضها يضرب على شكل نقود و الاخر على شكل سبائك لسداد ديون الملك و بسبب نظرة الحكومة الاسبانية الى المعدن الثمين كونه مصدر للثروة حاولت منعه بتشريعات و نظم معينة و تحريم خروج الذهب و الفضة الا بحالات معينة. ترتب على ذلك زيادة ايرادات الخزانة العامه من المعادن النفيسة في اسبانيا و زاد التداول النقدي و ارتفعت اسعار السلع المحلية، الامر الذي اضطر الناس الى استيراد من الخارج و اخذ الذهب يهرب الى الخارج مما ادى انهيار الاوضاع الاقتصادية.

ان وفرة الذهب و الفضة هي من اهم اسباب ارتفاع الاسعار في اسبانيا فضلا عن ندرة السلع.
و مما اشار اليه (Bodin) ان وفرة الذهب و الفضه ساهم في زيادة الاسعار في اسبانيا، لذا يعد اول من وضع اللبات الاولى في صياغة النظريه الكمية للنقود.
و هنالك ملاحظه اشار اليها (James) الى انه لا يمكن الجمع في ان واحد بين من يؤمن بالنظرية الكمية للنقود و بين افكار التي تشبة النقود بالثوره, اذ ما فائدة الجمع الذهب و الفضه اذا كان يؤدي الى ارتفاع الاسعار.
ملخص السياسة المعدنيه في اسبانيا. ما فائدة جمع الذهب و الفضه ان كان سيؤدي الى ارتفاع الاسعار يضاف الى ذلك ارتفاع اسعار السلع المحلية, مما ادى الى خفض الصادرات و ارتفاع الواردات و بالتالي ادى الى ميزان تجاري غير ملائم و متوازن و بالتالي هروب المعادن الى الخارج و تدهورت الاوضاع الاقتصادية نتيجة لذلك في اسبانيا.

ثانيا :- السياسة التجارية في فرنسا

اما في فرنسا فتم التركيز على الصناعه بتحقيق هدف الحصول على المعادن الثمينة و الاكثار منها و بالشكل الذي يحقق من زيادة الانتاج و الصادرات و تحقيق ميزان تجاري ملائم,

اما الوسائل الكفيله بالنهوض بالصناعه فقد :-

1- فرضت ضرائب كمركية على السلع المصنعه المستورده.

2- اعفاء السلع المصدرة من الضرائب.

3- اغراء العمال المهره الاجانب و المهندسين بالعمل داخل فرنسا.

4- فرض ضرائب على المواد الاولية المصدرة الى الخارج و التي تحتاجها الصناعه الوطنية.

و يعد كولبرت الماركنتيلي هو رائد عملية التصنيع في فرنسا و وزير مالية فرنسا في عهد لويس الرابع عشر و هو من الساده الذي يرون ضروره فرض الدولة اجرائاتها و قوتها بالشكل الذي يجعل منها تعتمد على نفسها و تتحرر من الاعتماد على الاجنبي عن طرق اتباع الاجرائات انفة الذكر فضلا عن تقديم اعانات و المساعدات لبناء صناعه حديثه , كما دعى الى خفض اسعار المنتجات الزراعيه بهدف خفض تكاليف الانتاج كما دعى الى خفض اجور العمال و بالشكل الذي يسهم في خفض اسعار السلع الصناعية المصدرة التي تستطيع منافسه نظيراتها في الخارج كما و حمى السوق المحلية من المنافسة الاجنبية و بالشكل الذي يضمن الحصول على المعادن الثمينة و الحصول على ميزان تجاري ملائم.

جامعة الانبار
UNIVERSITY OF ANBAR

ثالثا :- السياسة التجارية في انكلترا

ساد الاعتقاد الشائع لدى التجارين الساسه الانكليز انذاك و هو ان حيازه اكبر كمية ممكنه من المعدن الثمين هو السبيل الوحيد لتحقيق القوة و رخاء الدولة و الافراد معا.

و بالنظر لفشل محاولات الانكليز الحصول على مناجم الذهب و الفضة في مستعمراتها اتجهت نية الحكومه انذاك في الحصول علية عن طريق اخر هو التجاره عن طريق زيادة صادرات على الاستيرادات و انعاش الانتاج الزراعي و الصناعي مع توجيهه الاعتناء بصناعة السفن.

ففي ميدان تنظيم التجارة و الملاحه و الشحن بالسفن فقد قامت انكلترا بسن عدة قوانين و اجراءات تنظم الملاحة و الشحن بالسفن و الحصول على اكبر كمية ممكنه من المعدن الثمين و منها :-

1- تحريم استيراد بعض السلع.

2- تشجيع الشحن بالسفن الانكليزية.

3- اصدار قوانين تنظم الملاحه منها قانون كرومول و الذي اعاد النفوذ الى التجارة الانكليزية و الذي نظم الملاحه:-

- حرم على البواخر الاجنبية الرسو في المستعمرات الانكليزيه
- اقتصار حق الابحار على البواخر الانكليزيه بين انكلترا و مستعمراتها
- يجب ان تدخل انكلترا السلع المحلية المحمله على السفن الانكليزية.

4- اعفاء السلع المصدر من ضرائب التصدير.
5- تدخل الدوله على بعض القطاعات الصناعية منها النسيج و توفير الحمايه الكمركية و تسهل حصولها على المواد الخام و تصريف منتجاتها في اسواق مستعمراتها .
6- تخفيض اجور العمال لمساعده السلع المصنعه على منافسه سلع البلدان العالم الاخرى.
7- تخفيض اسعار الفائده لتمكين التجار من الحصول على القروض.

عملية التسييج جوهرها تجريد الفلاحين من املاكهم و تحويلها الى ملكية عدد ضئيل من كبار لوردات لسد حاجه السوق الخارجية و الداخلية الى الصوف لامداد صناعة النسيج البريطانية الناشئة.

شکرا